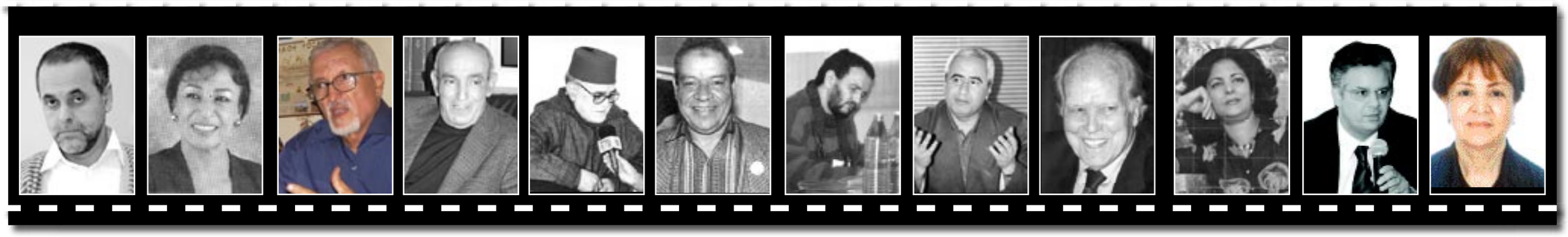

«العلم» تواكب تحضيرات المؤتمر العام الخامس عشر لحزب الاستقلال

سياسيون وحقوقيون وفنانون ورياضيون وأدباء وفاعلون جمعويون

مشروع برنامج تطوير الرياضة المغربية بعيون استقلالية

● مافتئ حزب الإستقلال يلح دائما على أن تكون الرياضة ورشا مفتوحا ونافعا، وذلك بتطوير وتحسين أدائها وتكوين أطرها من أجل أن تواكب النهضة الحضارية العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاصلة الآن ببلادنا، والتي ستتقوى في ظل العولمة التي لايقبل قطارها التوقف والانتظار.

ولهذا كان اهتمامنا في حزب الإستقلال دائما متواصلا ومفتوحا على كافة شرائح الشعب المغربي ولاسيما الفئات الشبابية المغربية.

ومعلوم أن الطبقة الشعبية هي التي شكلت اهتمامات مناضلي حزب الإستقلال منذ تأسيس هذا االحزب .

ومن المعلوم أنه منذ العقدين الأخيرين أصبحت الرياضة تلعب كذلك دورا اقتصاديا وتنمويا ، حيث فتحت مجموعة من الأوراش وزاد الاهتمام بهذا المجال فظهرت معه صناعة رياضية بداية من تنظيم الفرجة إلى صناعة البذل الرياضية وتقديم خدمات رياضية واسعة. لهذا فإن وسائل الإعلام والإشهار اعتنت كثيرا بظاهرة الرياضة كمنتوج متميز مما خلق رواجا اقتصاديا جد مهم والذي لم يبق حكرا عن الممارسين بل أصبح يستهوي العديد من المتفرجين كونه أصبح يدر أرباحا طائلة وصفقات خيالية فضلا على المزايا الاجتماعية والتنموية.

لذا يجب أن نتساءل عن المرامي المرتقبة والمتوخاة من قطاع الرياضة ببلادنا لكسب رهان المستقبل اعتبارا لكونه ورشا مهما من أوراش التنمية الشاملة. والمؤتمر الخامس عشر لحزب الإستقلال سيكون محفلا للإجابة عن تساؤلات الشباب الرياضي وإعطاء فرصة لإبراز طاقاته في المجال الرياضي. لذلك فإن حزب الإستقلال وهو يقدم مشروعه الرياضي الذي سيبسط أجنحته على ربوع المملكة قاطبة، ليتبوأ اللاعب الرياضي مكانته المشهودة في حقل الإبداع الإعلامي القانوني وتمكين المواطن المغربي فضلا على الفرجة والصحة من ممارسة الرياضة في أحسن الظروف، هذه الممارسة التي يجب أن تستمر في تصاعد. ولعلنا ونحن نحاول النظر في واقع هذه الحركة الشاملة، محتاجون في البداية إلى رصد عطاءات اللاعب والمدرب والتي كانت سببا مباشرا في ازدهار وتقدم الرياضة بكل المدن بصفة خاصة وبالمغرب بصفة عامة. وهذا كله يتجاوب ومضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى أشغال المناظرة الوطنية حول الرياضة التي انعقدت بمدينة الصخيرات أيام 24 و25 أكتوبر الأخير.

-1وتتجلى أهداف المشروع فيما يلي

- تطوير والمحافظة على الصحة بفضل الممارسة الرياضية،
- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية،
- تطوير رياضة النخبة،
- المشاركة الناجعة والفعالة في الملتقيات العالمية: عربية، افريقية ودولية.
- تشجيع الرياضة النسوية،
- الاهتمام برياضة المعاقين،
- تشجيع رياضة العمر الثالث.
- دمقرطة الممارسة الرياضية،
- التربية على أسس ومبادئ المواطنة والسلم والتعايش بفضل الممارسة الرياضية.
- الاندماج الايجابي في المجتمع بواسطة الرياضة
- تلميع صورة الوطن في الملتقيات الدولية.

-2 الإستراتيجية لتحقيق هده الأهداف:

تقوم هده الإستراتيجية على الخطوات الآتية:

- تحديد المجالات الرياضية،
-دراسة هده المجالات وتحديد الحصيلة،
-تحديد مواضع الخلل،
-اقتراح الحلول الممكنة بمراعاة للإمكانيات المتوفرة
-تطبيق البرامج الفرعية حسب الأولويات،
-تقييم سنوي لهذه البرامج واقتراح الحلول للمزيد من تطويرها،

-2 1: تحديد مجالات تطوير الرياضة المغربية:

لتحقيق هذه الأهداف وتطوير الرياضة بشكل فعال ومتساو ومتكامل يتطلب منا التدخل في المجالات التالية:

-1 رياضة الكم:
-2 رياضة النخبة:
-3 رياضة المستوى العالمي:
-4 الرياضة النسوية:
-5 رياضة الأشخاص المعاقين:
-6 رياضة العمال:
-7 قانون الرياضة:والطب الرياضي
-8 المنافسات الرياضية:
-9 المنشئات الرياضية:
-10 التمويل الرياضي:

2-2:الأولويات العامة على المدى القريب:

- القيام بدراسة علمية سوسيواقتصادية للممارسة الرياضية بالمغرب، والخروج بحصيلة 50 سنة من الممارسة الرياضية وتحديد مكامن القوة والضعف فيها،
- انجاز ميثاق وطني للرياضة والشباب، يحدد أهداف الرياضة الوطنية وكيفية تطويرها في جميع مجالاتها بمختلف مناطق المغرب،
- إكمال انجاز وتفعيل مشاريع تأهيل الرياضة الوطنية،

2-3: الأولويات العامة على المدى المتوسط:

-تقييم المشاريع المنجزة على المدى القريب،

إعداد: الأستاذ محمد بن الماحي: رئيس الجامعة الملكية المغربية للدراجات

-تفعيل مشاريع الرياضة حسب الأولويات،
-المراقبةالدائمة لتحقيق هذه المشاريع ومدى نجاحها.

4-2: الأولويات العامة على المستوى البعيد:

-تقييم المشاريع المنجزة على المدى المتوسط، واقتراح التحسينات والحلول
- إكمال المشاريع المبرمجة،
- الوصول إلى رياضة مغربية تخضع للمعايير العالمية في الجودة والارتقاء.

3-3 الإستراتيجية الخاصة لتحقيق الأهداف:

المدى القريب،،والمدى المتوسط،والمدى البعيد

رياضة الكم:

- إعادة تنظيم الرياضة بالمقاطعات البلدية.
- الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الخصوصية الطبيعية والجغرافية في الممارسة الرياضية.
- توسيع الممارسة الرياضية على مختلف المقاطعات القروية والحضرية دون تمييز،
- تطوير رياضة الكم بالتركيز على المقاطعات الحساسة والأكثر احتياجا.
- الارتقاء بالرياضة للجميع كما وكيفا .
- الانفتاح على الممارسات الرياضية المعاصرة والمتجددة.
- توسيع قاعدة الممارسات على مختلف الأعمار في الجنسين

رياضة النخبة: - إعادة هيكلة القطاع الرياضي بالجامعات والعصب والأندية.

- إكمال مشاريع تأهيل الرياضة النخبوية و إلزامية الاحتراف الرياضي بمختلف الجامعات
- رياضة المستوى العالمي: - وضع برنامج لتكوين الأبطال الأولمبيين ومتابعة تقييم الانجازات
- الاهتمام بالنخب حسب الأولويات وتوسيع التأهيل على مختلف الفئات والأعمار في مختلف الرياضيات. - حصد الميداليات في جميع الرياضات الأولمبية.

الرياضة النسوية: - توسيع قاعدة الممارسة النسوية على مختلف الأعمار

- توسيع قاعدة الممارسة النسوية على مختلف الجهات
- تعميم وتأطير الممارسة الرياضية العصرية على مختلف الجهات.
-انفتاح الرياضة النسوية الكمية والنخبوية ومشاركتها الناجعة في الملتقيات الدولية

رياضة الأشخاص المعاقين: - اعادة هيكلة رياضة الأشخاص المعاقين

- توسيع قاعدة الممارسة -وتنظيم بطولات رياضية محلة وجهوية ووطنية بطريقة مستمرة.
- تعميم الرياضات الخاصة بالأشخاص المعاقين على مختلف الجهات. والمشاركة الفعالة في الملتقيات الدولية.
- ادخال رياضات جديدة وتطويرها.

رياضة العمال: - هيكلة رياضة العمال.

- الزاماتها على كل الموسسات الأقتصادية
- تنظيم بطولات جهوية ووطنية. والتطوير الكمي والنوعي لهذه الممارسة.

الرياضة السياحية- هيكلة الرياضة السياحية وتوسيعها وفق الخصوصيات الطبيعية للجهات ونشر الرياضة السياحية وتأهيلها وفق مؤهلات كل جهة.

تأطير الرياضة السياحية.

- ادخال الرياضات الساحية العصرية وتعميمها

التأطير الرياضي - تحديد عدد المؤطرين الرياضيين واختصاصاتهم واعادة انتشارهم وفق الأحتياجات.

- تحديد مكامن القوة والضعف في التأطير.
- اعادة ترتيب الأطر الرياضية في مختلف التخصصات.
- بناء جامعات للتكوين الرياضي وتفعيل دورها في الاندماج بقطاع التشغيل.
- اعادة هيكلة معاهد التكوين
- التكوين حسب الاحتياجات.
- التأكيد على التكوين المستمر في مختلف التخصصات داخل وخارج الوطن
- تعميم الجامعات للتكوين الرياضي بمختلف جهات المغرب.
- انفتاح على الجامعات الأجنبية لتبادل الخبرات.
- التكوين في الرياضهت العصرية حسب متطلبات الشباب،
- التشجيع على الأبحاث العلمية في مختلف التخصصات الرياضية.

قانون الرياضة:

- مراجعة القوانين الرياضية وإعادة بلورتها و خلق قوانين رياضية تساير مستويات ومجالات الممارسة الرياضية و تنفيذ القوانين وإعادة مراجعتها وتحيينها وفق واقع ومستجدات الممارسة الرياضية بكل المجالات.

المنافسات الرياضية:

- إعادة هيكلة البرامج الخاصة بالمنافسات الرياضية ارتباطا بالمنافسات الدولية.
- استضافة المنافسات الرياضية العربية والإفريقية والدولية
- المشاركة الفعالة في المنافسات الدولية على صعيد الأندية والجامعات.
- التميز وتحسين الترتيب في المنافسات الرياضية الدولية داخل وخارج الوطن.

المنشآت الرياضية: - ترميم المنشئات الرياضية وإعادة عصرنتها.

- إنشاء منشئات رياضية جديدة بكل الجهات حسب الاحتياجات و إنشاء منشات رياضية تلبي رغبات كل المجالات والفئات والتخصصات.
- إنشاء منشئات رياضية وفق المعايير الدولية لاحتضان المنافسات العالمية الكبرى

التمويل الرياضي:

- توفير الامكانيات المادية اللازمة للممارسة الرياضية في كل المجالات والتخصصات بقيمة 50 بالمأة من الدولة و50 من القطاع الخاص.
- الاعتماد على الإشهار والاحتضان في التمويل الرياضي في جميع المجالات بمساهمة30 بالمأة من الدولة و70 من القطاع الخاص.
- التقنين الكمي والنوعي للتموين الرياضي وفق المردودية والمصداقية المتوفرة في كل المجالات
- توفير الامكانيات المادية اللازمة للممارسة الرياضية في كل المجالات والتخصصات بقيمة 10 بالمأة من الدولة و90 من القطاع الخاص

خاتمة:

تقسم هذه الأهداف حسب الأولويات إلى المدى القريب والمتوسط والبعيد ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب برنامجنا وسائل وإمكانيات مادية وبشرية موازية تتحلى بروح المسؤولية والوطنية. ويعتبر مشروعنا هذا مرجعا أساسيا لبناء برامج مجتمعية رياضية متكاملة ومتداخلة فيما بينها بحيث تقوم على مقاربة بنيوية وضيفيه ونسقيه وعمودية تجعل كل مجال يؤثر ويتاثر بالمجالات الأخرى.

ولا يمكن لأي مشروع كيفما كانت واقعيته ومصداقيته أن يترجم إلى أرض الواقع بفعالية ونجاعة إلا إذا توفرت الإرادة والكفاءة اللازمتين لذلك في المسؤولين عن القطاع بالإضافة إلى توحد وتكتل المجهودات بين مختلف القطاعات الحكومية والغير حكومية. طبقا للتعليمات الملكية السامية.

عندما تتوحد كلمة المناضلين الاستقلاليين

بقلم: لحسن بنساسي

● لقد تميز نضال حزب الاستقلال وكفاحه على الدوام منذ نشأته بوحدة صف مناضليه وقياديه في مختلف المحطات النضالية .

وتعتبر هذه الميزة التي انفرد بها حزب الاستقلال في المشهد السياسي سر نجاحه في المعارك التي خاضها في مختلف الميادين السياسية والأقتصادية والاجتماعية والحقوقية وسر استمرار وحدته وقوته ومناعته وتحصينه من أي انقسام أو تشتت كما حصل بالنسبة للعديد من الأحزاب باستثناء مؤامرة 1959 التي شكلت نقطة سوداء في الحياة السياسية المغربية عندما حاول أعداء الديمقراطية تقزيم حزب الاستقلال والنيل من تاريخه الوطني كقوة سياسية اجتمع حولها المغاربة لمكافحة الاستعمار وبناء دولة الحق والقانون. وتجسدت هذه الوحدة في أروع صورها بتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال والديمقراطية الى جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه والى المقيم العام الفرنسي بالمغرب والى مختلف التمثيليات الدبلوماسية للحلفاء بالرباط حيث كان الاستقلاليون مستعدين لجميع التضحيات.

وتجسدت إرادة الاستقلاليين في الوحدة بمجرد إقدام السلطات الاستعمارية على نفي محمد الخامس ومع الأسرة الملكية في 20 غشت 1953، وبعد نفي زعيم التحرير علال الفاسي الى الغابون، حيث انتفض الاستقلاليون ومعهم الشعب المغربي قاطبة في وحدة متناسقة للدفاع عن الشرعية. وتجسدت وحدة كلمة الاستقلاليين لمناهضة الظهير البربري سنة 1930 عندما حاولت القوات الاستعمارية المس بوحدة الشعب المغربي. وتجسدت وحدة الاستقلاليين حول الثوابت المتمثلة في الدين الإسلامي، الوحدة الترابية، الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية مع الاختلاف في المتغيرات التي تفرضها المرحلة. وتجسدت وحدة الأفكار الاستقلالية في وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية في 11 يناير 1963 لتشكل بذلك تناسق المنهج الاستقلالي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وتظل الى يومنا هذا المرجعية الاستقلالية بالنسبة لهذه لميادين مادامت منبثقة من واقع المغرب وخصوصياته ومتطلبات الشعب وطموحاته وتطلعاته رغم التحولات العميقة التي عرفها العالم في مختلف المجالات، مما جعل العديد من الأحزاب تعيد النظر في توجهاتها واختياراتها وبرامجها حتى تنسجم مع متطلبات المرحلة.

وبفضل وحدة صفه وتماسك مناضليه، تمكن الحزب من تحقيق عدة مكاسب على المستوى الدستوري والسياسي والحقوقي ابتداء من إقرار دستور 1962 وكذا مشاركته الوازنة في أول انتخابات تشريعية عرفتها البلاد سنة 1963.

واستطاع الحزب أن يقود مسلسل العمل الوحدوي ابتداء من 1989 مع الأحزاب الوطنية الديمقراطية على مستوى الفرق النيابية والهيآت النقابية تحققت من خلاله نتائج إيجابية من قبيل العفو الشامل وإلغاء ظهير 1935 المعروف «بكل ما من شأنه» وإصدار قانون الصحافة في حلة جديدة، وتوج هذا العمل الوحدوي بتقديم ملتمس الرقابة سنة 1990 على إثر أحداث 14 دجنبر بفاس الأليمة وما خلفه ذلك من نتائج إيجابية على مستوى البعد الاجتماعي ليتم لأول مرة فتح الملف الاجتماعي في شموليته، بالاضافة على إعلان ميلاد كتلة الأحزاب الوطنية الديمقراطية تمكن نواتاه الأساسيتان: حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي من إقرار مرشح مشترك في الانتخابات التشريعية 1993 حيث ظل الحزب متشبثا بهذا الاختيار الوحدوي ولكن قوى الشر حالت دون ذلك خلال الانتخابات التشريعية 1997.

وتجسدت وحدة الاستقلاليين بشكل أكثر قوة بمناسبة انعقاد المؤتمر 13 للحزب حيث اجمعت كلمتهم على مواجهة خصوم الديمقراطية الذين أبوا إلا أن يحاولوا تقزيم حزب الاستقلال في الانتخابات التشريعية لسنة 1997عندما تدخل الجهاز الإداري بكل قوة لتزوير الانتخابات وخرج المؤتمرون موحدي الكلمة بشأن مواجهة هذا التآمر على حزب الاستقلال ورفضهم المطلق للأمر الواقع. ولكن مصلحة البلاد العليا اقتضت إعادة النظر في هذا الموقف لينعقد في نفس السنة مؤتمر استثنائي توحدت خلاله كلمة الاستقلاليين من أجل المساهمة في إنجاح حكومة انطلاق التناوب ودعم الانتقال الديمقراطي بمشاركته الوازنة في الحقائب الوزارية. وبمناسبة انعقاد المؤتمر 14 للحزب ، تمكن الاستقلاليون من إحداث ثورة قانونية في المشهد السياسي من خلال إقرار مبدأ التناوب على مستوى الأمانة العامة عندما نص الفصل 52 من قوانين الحزب على «ينتخب الأمين العام للحزب من المجلس الوطني بالاقتراع السري وبأغلبية الأصوات وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة» وانسجاما مع متطلبات المرحلة ومستجداتها، تمكن الاستقلاليون خلال اجتماع لجنة القوانين يوم السبت الماضي من توحيد كلمتهم بالمحافظة على المبدأ ووضع استثناء يتمثل في إمكانية الترشيح لمدة إضافية إذا كان الأمين العام وزيرا أول مادامت القاعدة القانونية تخضع للتطور والتحديث والتحسين كلما تطلبت الضرورة ذلك.

وهذا يؤكد أن الاستقلاليين سيدخلون المؤتمر العام 15 موحدي الصفوف حتى يشكل بالفعل محطة تاريخية في الحياة السياسية المغربية.

المؤتمر الإقليمي لحزب الاستقلال بتاونات

● عقد حزب الاستقلال بتاونات مؤتمره الإقليمي الخامس بالقاعة المغطاة التي ضمت ما يزيد على 800 مؤتمر، تحت شعار « الحكامة الجيدة شرط أساسي لتنمية مستدامة » وذلك تحضيرا للمؤتمر الوطني الخامس عشر.

وقد ترأس هذا العرس النضالي الأخ محمد بنجلون أندلسي منسق جهة تازة الحسيمة تاونات بحضور برلماني الإقليم والكاتب الإقليمي للحزب الدكتور أحمد مفدي والأخ علي البوخياري مفتش الحزب. بعد افتتاح أشغال المؤتمر من طرف رئيس اللجنة ا لتحضيرية الأخ محمد محسن تدخل الأخ أحمد مفدي أمام الحضور الهائل و ذكر بالتحديات الضخمة التي واجهها ويواجهها المغرب والمتعلقة بانعكاسات وتأثيرات الأزمات العالمية المالية والاقتصادية بفضل الحنكة التي طبعت العمل الحكومي لمواجهة المصاعب برئاسة رجل وطني استطاع أن يوافق بين الاكراهات الاقتصادية وحاجيات الطبقات والشرائح الاجتماعية للمغاربة. فرغم ارتفاع الأسعار على الصعيد العالمي استطاعت الحكومة برئاسة الأخ عباس الفاسي أن تواكب السير على درب التنمية بالسهر على إنجاز وبرمجة مشاريع تنموية كبرى رغم التأثيرات التي تعاني منها البلاد على مستوى الصادرات والسياحة. وركز أيضا الأخ أحمد مفدي على ما تواجهه البلاد من جراء الفيضانات الأخيرة التي ضربت عدة مناطق من البلاد و لكن بفضل حكومة الحزب حيث ثم تعويض المواطنين الضعفاء و المعوزين بقدر مالي.

أما على مستوى الإقليم تطرق الدكتور أحمد مفدي إلى ما تعرفه تاونات من مشاكل و ذكر أيضا بالأضرار التي لحقت منطقة واد جمعة ودوار لمشع بجماعة ودكة والمبادرة التي قامت بها السلطات الإقليمية من التعويضات التي قدمتها للمتضررين من الملابس و التدفئة كما أتى أيضا على ذكر الاجتماع الذي جمع بين السيد الوزير الأول و السادة الوزراء الذي تم خلاله التطرق إلى مشاكل الأقاليم حيث ثم أخذ المعلومات وتخصيص ميزانية لهذا.

و تطرق أحمد مفدي أيضا إلى أن إقليم تاونات يعرق خصاصا كبيرا في مجال الطرق و الكهرباء و الماء و مشاكل جمة في قطاع التعليم الذي يعرف اختلالا مرتبط بالبنيات الأساسية وظاهرة الهدر المدرسي للفتاة القروية و في المجال الفلاحي أشار أيضا إلى مشاكل ضم الأراضي لجماعة مزراوة في إطار مشروع الساهلة الطموح وضرورة حل المشاكل بين المواطنين ثم مشكل كهربة المساجد من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، وتزويد المساجد والمدارس بالماء كما أتى على ذكر استثناء الإقليم من التنمية البشرية ، والعزلة الطرقية ، والاستفادة من الرفع الذي صرح به الوزير حول مشاريع الطرق القروية من 500 كلم إلى 1500 كلم ، كما ختم السيد مفدي مداخلته بالتذكير بأهمية تعميم استفادة الدواوير بالماء الصالح للشرب ، وبأنه تم تجديد الكثير من الفروع دون جدوى. وفي مداخلة ذ محمد بنجلون ركز بالأساس على ماينتضرنا في المستقبل القريب من استحقاقات جماعية ومهنية وحث الجميع على نهج الأسلوب الشفاف و الديموقراطي فيكل المراحل الانتخابية، كما أشار إلى ضرورة إلقاء ندوات تحسيسية لفائدة المواطنين لتوعيتهم بأهمية القضاء على الفساد الذي يشهده الإقليم كما أتى أيضا على ذكر مشروع للقانون المالي حيث فصله كما يلي:

- ارتفاع قيمة الاستثمار العمومي رغم الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة.
- الفلاحة حيث تم إحداث قطاعات فلاحية بأجهزة فلاحية متطورة للرفع من مدخول الفلاح.
- اتفاقيات فلاحية مع دول أجنبية.
- معالجة دخل المنتوج الفلاحي .
- الرفع من مدخول المواطنين كافة

أما تدخل الأخ علي البوخياري فقد هم المجال التنظيمي للحزب في الإقليم: ففي إطار التجنيد الدائم لمفتشية الحزب فقد أشار الأخ المفتش إلى تجديد و تكوين عدد مهم من مكاتب فروع الحزب والشبيبة الاستقلالية مهيبا بالجميع بالعمل المكثف من أجل تمتين المكتسبات التي تم تحقيقها سابقا ودعمها مستقبلا.

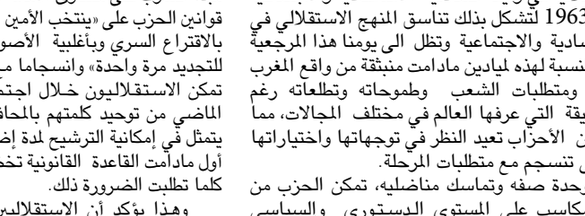

صور تبين أهمية وكثافة الحضور

الأخ محمد احجيرة رئيس اللجنة الاقتصادية قد عرض في ورقته المشاكل التي تعوق التنمية بالإقليم من ضعف البنيات الأساسية وعدم استفادة الإقليم من مشاريع التنمية البشرية التي تفتقر لها تاونات. وتطرق الأخ إدريس تميمي رئيس اللجنة الاجتماعية والثقافية إلى ما يعرفه الإقليم من مشاكل اجتماعية على مستوى التجهيزات والتأطير.

وهكذا وبهذا اللقاء الفريد من نوعه من حيث التنظيم المحكم والمداخلات الجادة للاخوة ونسبة الحضور الهائل والمتميز يبرهن الحزب على تواصله الدائم والتصاقه بالمواطن والتعاطي الإيجابي مع المشاكل المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤسس لممارسات جادة غايتها إرساء وعي سياسي مرتبط بالماهية السياسية لحزبنا العتيد.

● **توقيع حميد بوكيلي.**

المؤتمر الإقليمي لحزب الاستقلال بوجدة

جميعا من أجل التعبئة والتماسك لتعزيز مكانة الحزب في المشهد السياسي المغربي..

● ترأس محمد بنجلون أندلسي و أحمد توفيق حجيرة عضوا اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أشغال المؤتمر الإقليمي الخامس عشر للحزب بوجدة، بحضور محمد زين المفتش الإقليمي للحزب و يحيى بركة الكاتب الإقليمي ود. عمر حجيرة النائب البرلماني لوجدة، وعدد من الأطر الاستقلالية من ذوي الصّفة ..

افتتح المفتش أشغال المؤتمر داعيا الحاضرين إلى تلاوة الفاتحة ترحّما على أرواح ضحايا الفيضانات الأخيرة وأرواح شهداء الحرّية والاستقلال ، مشيرا إلى أن المؤتمر الإقليمي ينعقد في إطار القوانين المنظمة للحزب ، و نوّه بالجهود التي يبذلها مناضلو ومناضلات الحزب على مستوى الإقليم و كذا العمل الجادّ الذي قامت به اللجنة التحضيرية للمؤتمر استعدادا للانخراط في أشغال المؤتمر العام للخامس عشر للحزب ، ثمّ ذكّر بالانتصارات التي حقّقها الحزب خلال الاستحقاقات التشريعية الأخيرة و التي على إثرها عيّن جلالة الملك الحكومة برئاسة الأستاذ عباس الفاسي الأمين العام الإقليمية كراف أساسي للمؤتمر العام انطلاقا من مناقشة أوراق اللجن الوطنية داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام وتلقيحها و إصدار مشاريع توصيات محلية تهمّ قضايا ومشاكل المنطقة لاغناء الشمولية المطلوبة في أشغال المؤتمر العام الذي يحرص دائما على مواكبة التطورات و صياغة الحلول انطلاقا من الواقع الذي تعيشه البلاد و معاناة سكّانها، وأضاف أن المرتبة الأولى التي صنعها الاستقلاليون بكفاحهم و مصداقية عملهم هي التي جعلت حزب الاستقلال يتقلّد الحكومة ورئاستها. بدوره تحدّث الاخ حجيرة عن أهم المشاريع و الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس بوجدة والجهة ، ثمّ أشار إلى الاستحقاقات الجماعية القادمة وواجب المناضلين والمناضلات داخل الحزب لكسب رهانها. وألقى يحيى البركة الكاتب الإقليمي للحزب عرضا حول القضايا المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، وتحدّث عن ظرفية انعقاد المؤتمر ونحن على بعد مسافة قصيرة من الاستحقاقات الجماعية والتي تعدّ محكا حقيقيا لتقييم رصيد الحزب النضالي خلال الفترة الفاصلة بين تراس الحزب للحكومة وبين انتخاب الجماعات المحلية ممّا يتطلب من الجميع تضافر الجهود وطنيا و جهويا و إقليميا للحفاظ على هذا الرّصيد.

واستعرض من جهة أخرى أمثلة ونماذج تدل على سوء التسيير والتدبير المحلي ممّا يؤثر سلبا على التنمية المنشودة بالإقليم مستدلا في ذات السياق بآثار الفيضانات الأخيرة التي أبانت عن هزالة و هشاشة البنية التحتية بالمدينة وضواحيها .. وأشار إلى أن الكثير من الجماعات تعاني التهميش والإقصاء و بعضها معزول بسبب ضعف بنيته التحتية و افتقاره إلى مسالك تفك عنها العزلة إضافة إلى افتقارها إلى الكثير من المرافق الحيوية ..

باقي المتدخلين أكدوا ارتباط الحزب و تفاعله مع اهتمامات الساكنة وحرص منتخبيه على تسخير إمكانياتهم لخدمة مصالح السكان ،و سجّلت كذلك الاعتزاز بالأداء الحكومي و منجزات حكومة الأستاذ عباس الفاسي في ظرف وجيز رغم المعيقات والإكراهات .

● **محمد بلبشير**

ابلاغ الحاضرين تحيات الأخ الأمين العام للحزب مشيدا بالجهود التي يبذلها الاستقلاليون والاستقلاليات بالمنطقة التي تعد بحقّ قلعة للنضال، ثم حلل الأبعاد من عقد المؤتمرات للحزب، مشيرا كذلك إلى النتائج الإيجابية التي حقّقتها هذه الحكومة في ظرف سنة رغم الإكراهات المتنوعة وضمنها الأزمة المالية العالمية .

واستهل الأخ بنجلون تدخله